

بيان صحفي

طلاب الجامعات الأفغانية يدعون إلى "الخلافة" بدلاً من "الجمهورية"

(مترجم)

أصدر المعهد الأفغاني للدراسات الاستراتيجية مؤخراً تقريراً بحثياً بعنوان "التدقيق في التطرف الديني في نظام التعليم العالي في أفغانستان". كان التركيز الرئيسي لهذا البحث هو فحص دليل "النظام السياسي للإسلام"، وهو أحد الفصول الأساسية لموضوع "الدراسات الإسلامية و/ أو الثقافة الإسلامية"، في ثلاث جامعات بارزة في أفغانستان - جامعة كابول وجامعة هيرات وجامعة نانغارهار. وخلص البحث إلى أن موضوع "الدراسات الإسلامية" قد أثر بشكل متزايد على الطلاب من حيث تعزيز "العنف والتطرف الديني" بينهم.

إن المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية أفغانستان يتوجه إلى شعب أفغانستان المسلم المجاهد بالأمور التالية:

أولاً: أهمل هذا البحث بشكل خطير النظر في المعايير الأساسية للبحث الأكاديمي - موضوعية الورقة - لأن الأساليب والهيكل التي صممها الباحث تهدف إلى إثبات فرضيته الشخصية؛ ومن ثم، فقد فشل في احترام المعايير الأكاديمية والحيادية في جميع جوانب البحث من خلال تبرير ربط قضية "النظام السياسي للإسلام" بـ "التطرف والتشدد الديني"، الأمر الذي أظهر أنه بالفعل تأثر بشدة بنظام الحكم الديمقراطي السائد.

ثانياً: التدابير التي اتخذتها مثل هذه المؤسسات والمنشورات الصادرة بناءً على مثل هذه الدراسات توظف آلة الحرب الأساسية لأمريكا والغرب التي تعمل ضد الإسلام والمسلمين من أجل التشكيك في الخطوط الحمراء والثوابت الموجودة في الإسلام والمسلمين. نظراً لأنه يعرّف "الدين" باعتباره معتقداً روحياً فقط وليس له أي علاقة بالشؤون المجتمعية، فقد تساءلوا عن كمال وشمولية الإسلام، ورفضوا شمولية الإسلام وخلوده، واعتبروا تعزيز الاستقامة كأساس للسلوك العنيف، وانتقدوا بشكل صارخ النظام السياسي للإسلام، ومفهوم دار الإسلام وحق أهل الذمة في الإسلام؛ في حين إن الموضوعات المذكورة أعلاه هي الكيانات الأساسية للإسلام، ولا يجرؤ أي شخص آخر غير الديمقراطيين والعلمانيين على طرحها والتساؤل حولها.

ثالثاً: من خلال هذا البحث، حاولوا تصنيف وجهات نظر الطلاب فيما يتعلق بالنظام السياسي للإسلام إلى طوائف مختلفة مثل "المؤيد للخلافة" و"المؤيد للإمارة" و"المؤيد لحكم الفقيه أو ولاية الفقيه" مثلما عمل الكفار الغربيون والأنظمة العميلة على الدوام لفرز المسلمين إلى فصائل مختلفة، مثل "المعتدلين" و"المتطرفين" وما إلى ذلك؛ في حين إن أتباع الأفكار الثلاثة المذكورة أعلاه يكافحون من أجل البحث عن فكرهم المفقود، النظام السياسي للإسلام.

رابعاً: لقد كان واضحاً بشكل لا لبس فيه للجميع أن موضوع "التطرف و/ أو التشدد" قد تحول مؤخراً إلى المزيد من أعمال التجارة، خاصة بالنسبة لعدد من الأفراد والمؤسسات التي تعتقد أن المشاركة في مثل هذه البرامج ستساعد في تعزيز وضعها، لذلك فهم يستفيدون من هذا السيناريو، لأن الأنشطة والتقارير المنشور حديثاً أمثلة بارزة على هذه التدابير.

نتيجة لذلك، على مدار الأعوام الثمانية عشر الماضية، مرت القوانين في أفغانستان، والمواد التعليمية في المدارس والجامعات، وحتى خطب الأئمة مراراً وتكراراً بتغييرات جذرية مع تصميم حازم على علمنة هذه الكيانات؛ لهذا السبب، فحتى الآن تمت إزالة مختلف الموضوعات الإسلامية، تحت أشكال مختلفة. أما الآن، فإنهم يمهدون طرماً لإزالة أقل مفاهيم الإسلام المتبقية في المناهج الأكاديمية ونظام التعليم في أفغانستان من خلال نشر المفهوم الإسلامي باعتباره فكرة خطيرة للمجتمع. لحسن الحظ، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذل، فقد وقف الناس بحزم مع الأفكار الإسلامية ودعم نظامهم السياسي منذ أن أظهرت النتائج المتحيزة لأبحاثهم أن نسبة طلاب الجامعات الأفغانية الشهيرة، حوالي 56.7 في المائة، طالبوا بالخلافة وتحكيم أوامر الله - النظام السياسي للإسلام، في حين دعا 34 في المائة منهم فقط إلى النظام الجمهوري الكافر السائد. لأن كل جهودهم تتعارض مع رغبة مجتمعنا ومشاعر الشعب الأفغاني المسلم؛ من الآن فصاعداً، لن ينجح هؤلاء المحتالون.

﴿وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السِّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان